البرنامج النووي الإيراني وأثره في التنافس الأمني بمنطقة الشرق الأوسط

د.علي حسين كاظم العصامي

كلية الامام الكاظم(ع) قسم العلوم السياسية

ali.alesami11@alkadhum-col.edu.iq

الكلمات المفتاحية : التنافس الامني، البرنامج النووي الإيراني،الشرق الأوسط، الفاعل الاقليمي، مُمكِّنات القوة والدور

الملخص:

تُعد ظاهرة التنافس الأمني من الظواهر الموغلة بالقدم إذ إنَّ الانسان منذ النشأة يبحث عن السلطة والنفوذ والتأثير وإنَّ الدولة تأثرت بنحو كبير بهذه النزعات الإنسانية، إذ سعت جاهدة لتحقيق ذلك على حساب نظيراتها وعلى هذا الأساس استندت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية بحججها تجاه الاطروحات المثالية مركزة على قضية أساس تتمحور حول الهاجس الأمني الذي يرافق الدول على اختلاف مسمياتها فتظل تسعى لامتلاك القوة رغبة منها لتقليل هذا الهاجس أو تحقيقٍ لمصالح أُخَر.

ولمّا كانت منطقة الشرق الأوسط من بين أكثر الأقاليم التي شهدت حروبًا ونزاعات اذ لم تشهد استقراراً سياسياً منذ انتهاء الحرب الباردة وعليه فإنّنا من خلال هذه الورقة سنحاول أن نرصد مدى تأثير البرنامج النووي الايراني في تنامي ظاهرة التنافس الأمني في المنطقة.

The Iranian Nuclear Program and its Impact on the Middle East Security Competition

Dr. Ali Hussein Kadhum Al-esami Imam Al- Kadhum College \ dept. Political Sciences

Keywords:- Security competition - Iranian Nuclear Program- Middle East - Regional player- Power and rule abilities

Abstract

The phenomenon of security competition is of one of the old-fashioned phenomena, since the human from the early beginning of his life has been looking for power, authority and influence and the state has been greatly influenced by these humanitarian conflicts. The state has striven to achieve that against the expense of its counterparts. At the school of realism, in international relations in its size towards ideal treatises has focused on the issue of a foundation centered around the security concern that accompanies

countries of different names to continue to seek the strength of the desire to reduce this obsession or achieve other interests.

Middle East zone was among the most world regions that witnessed wars and conflicts where it does not witness any kind of instability since the end of the cold war. Thus, this paper will try to monitor the extent of the of Iranian Nuclear Program effect in spreading of the phenomenon of security competition in zone.

المقدمة

تُعد ظاهرة التنافس الأمني من الظواهر الموغلة بالقدم إذ إنَّ الانسان منذ النشأة يبحث عن السلطة والنفوذ والتأثير، وإنَّ الدولة تأثرت بنحو كبير بهذه النزعات الإنسانية، إذ سعت جاهدة لتحقيق ذلك على حساب نظيراتها وعلى هذا الأساس استندت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية بحججها تجاه الاطروحات المثالية مركزة على قضية أساس تتمحور حول الهاجس الأمني الذي يرافق الدول على اختلاف مسمياتها فتظل تسعى لامتلاك القوة رغبة منها لتقليل هذا الهاجس أو تحقيقٍ لمصالح أُخَر.

ولكون منطقة الشرق الأوسط من بين أكثر الأقاليم التي شهدت حروبًا ونزاعات اذ لم تشهد استقراراً سياسياً منذ انتهاء الحرب الباردة وعلى هذا الاساس سنحاول أن نرصد ظاهرة التنافس الأمني في الشرق الأوسط من خلال إثارة مجموعة من التساؤلات منها:

ماالمقصود بالتنافس الأمني ؟ وما طبيعة التنافس الأمني في الشرق الاوسط ؟ ، ما ممكنات القوة والدور لأبرز الفواعل الاقليمية ؟ أخيرا ما أدوات إيران في إدارة التنافس الأمني وهل إنَّ البرنامج النووي الإيراني هو مصدر اساس للهواجس الأمنية في المنطقة ؟ لذا فان الافتراض الجوهري الذي يحاول البحث اثباته ينطلق من فكرة "**إن التوفيق والتناغم الذي تنتهجه إيران في إدارتها لمُمكِّنات القوة والدور على المستوى الاقليمي مكنت إيران من الاحتفاظ لنفسها بدور اقليمي مميز، الذي مثل بدوره هاجساً أمنيا لأطراف اقليمية ودولية سعت الى الحد من تنامي هذا النفوذ، لذا فالمشكلة الأساسية لا تكمن في البرنامج النووي الإيراني بذاته بقدر ما هي مشكلة تخص طبيعة النظام السياسي الإيراني وأجنداته للسياسة الخارجية**".

اولا: التنافس الأمني

يرى توماس هوبس بأنّه في طبيعة الإنسان هنالك ثلاثة أسباب أساسية للصدام الاولى المنافسة والثانية عدم الثقة والثالثة المجد ،فالاول يجعل البشر يغزون لتحقيق الكسب والثاني من أجل الأمن والثالث من أجل السمعه ، فمن وجهة نظر هوبس الحرب ليست المعركة أو فعل القتال بل هي مدّة من الزمن تكون فيها ارادة التنازع معلومة بما فيه الكفاية وعليه فإنّ فكرة الزمن يجب أخذها بعين الاعتبار في طبيعة الحرب كما في طبيعة الجو وكما أنّ طبيعة الجو السيء لا تكمن في هطول المطر مرة او اثنين بل في الميل إلى هطول المطر لعدة ايام متواصلة كذلك فان طبيعة الحرب لا تقوم على القتال الفعلي بل على الاستعداد المعلوم لهذا القتال طالما أنّه لا يوجد ما يؤكد العكس[١]

ولمّا كان لا توجد سلطة عليا في المجتمع الدولي كما هو الحال في البيئة المحلية ومع تعدد مصالح ورغبات وإرادات الوحدات الدولية تصبح مسألة الفوضى ملاصقة للحالة الدولية و انطلاقا من هذه الرؤية يطرح منظرو المدرسة الواقعية أفكارهم حول مسألة التنافس الأمني فعندما لا توجد سلطة دولية عليا لا يمكن لأي دولة أن تضمن أمنها من اعتداء الدول الأخرى إذ يرى هانز مورغنثاو "أنَّ رجال الدولة يفكرون ويعملون وفقا لغاية تعرف بأنها القوة"[٢] فالدولة تسعى دائما لضمان تحقيق مصالحها الوطنية إذ يسيطر القوي على أيّ مكان يمكنه القيام فيه بذلك ولا يتعلق الأمر بأنَّ القوة على حق ولكن انطلاقا من رؤية أنَّ الحق لا مجال له في وجود القوة التي ينبغي أن تسود .

لذا رفض مورغنثاو أيّ ارتباط بين علم السياسة والأخلاق وأن ينجز نظريته من خلال تطبيقها على كل أروقة السياسة إذ يرى أنّ القوة وبتعبير أكثر دقة الصراع للحصول على القوة التي يرى أنّها موجودة بشكل أساسي في الطبيعة الإنسانية التي تميل نحو القوة لذا فهم لا يستعملون القوة للحفاظ على الوضع الراهن فحسب وإنما لزيادة التوسع وتحقيق التفوق.

وفي الحقيقة لم تكن هذه الأفكار جديدة على الفكر الواقعي التقليدي فقد سبق مورغنثاو كلٌّ من ميكافيلي والمؤرخ اليوناني ثيوسيديس، وخلال النصف الثاني من القرن المنصرم وتحديدا خلال حقبة الحرب الباردة فرض التنافس ما بين القوانين العظمى أثره في تشكيل النمط الجوهري للأمن إذ عمدت كلٌّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ومن تحالف معهما على تشكيل استراتيجية

الردع او ما عرف "بتوازن الرعب"[٣] وسياسات الاحتواء كمحاولة لكل من الطرفين لبسط النفوذ والحيلولة دون هيمنة الطرف الاخر على مسارات السياسة الدولية وفي هذا الاطار كانت الاستراتيجية العسكرية التقليدية "غير النووية" لكلا الطرفين قائمة على أساس المواجهة غير المباشرة التي تقوم على أساس تجنب الدخول في مواجهات مباشرة أو حاسمة مع الخصم انتظارا لظروف تكون أكثر ملائمة وحيث يمكن تحقيق التفوق الكامل على الخصم لكون اساليب المواجهة غير المباشرة من الممكن أن تضعف العدو أكثر من الصدمات الكبيرة ذات النتائج غير الحاسمة فضلا عن تفكير كل طرف بالقدرات التي يمتلكها الطرف الآخر وما يمكن أن يحدثه استعماله لقدراته النووية من إمكانية الرد لذا كانت أساليب الاستراتيجية غير المباشرة أكثر فاعلية في بعض الاحيان حيث ارتكزت على[٤]:

١- أسلوب التحديات المرحلية أو التدرجية إذ يقوم هذا الأسلوب على تفجير صراعات محدودة النطاق هنا وهناك ولكن في إطار استراتيجية محسوبة ضد الخصم .

٢- اسلوب حرب العصابات في مناطق المجابهة غير المباشرة الذي يقوم على استقطاب مشاعر الموالين بين أوساط المدنيين بمختلف وسائل الإغراء والاقناع والترهيب حيث تعمل هذه الاستراتيجية على استنزاف الخصم وإرباكه وتشتيت قواه .

٣- أسلوب الدعم بالأسلحة لبعض الاطراف المشتركة في هذه الصراعات للحيلولة دون توقفها او انتهائها بل حتى اكسابها مستوى أكثر كثافة من القوة والعنف .

٤- أسلوب العمل من خلال بعض الاجهزة والتنظيمات والعناصر الوسيطة التي يمكن وصفها بأنّها تعمل لحساب الدولة صاحبة الاستراتيجية غير المباشرة.

لذا استعمل هذا الاسلوب في الكثير من الصراعات التي كانت تدور في بعض أقاليم وسط آسيا وبعض مناطق أوربا وغيرها من مناطق المواجهة غير المباشرة بين الطرفين .

ومع نهاية الحرب الباردة بدت أطروحات القوة التي كان يقدمها الفكر الواقعي غير قادرة على إيجاد التفسيرات المنطقية لنهاية الحرب الباردة فكلا الطرفين كان في أوج قوته العسكرية وقدراته النووية مما أدى إلى ظهور تيارات ومدارس فكرية جديدة تحاول التنبوء أو إيجاد الأسس المنطقية

للتنبؤ بمستقبل الظاهرة الدولية فإنّ هذه التيارات بالمجمل لم تنكر مسألة التنافس الأمني في الظاهرة الدولية .

فعلى سبيل المثال وعلى الرغم من ما أكده الليبراليون الجدد حول دور المنظمات الدولية في تعزيز الاستقرار أقروا أنّ المؤسسات الدولية لاتمنع اندلاع الحروب لكنها بوسعها تقليل مخاوف الغش التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون لذا فمن المفترض في عالم مقيد بقوة الدول والمصالح المتباينة العمل على أساس المعاملة بالمثل وهي جزء من عملية السلام[٥].

وفي الاتجاه نفسه يذهب أنصار المدرسة الانجليزية إذ يرون بأنّ فكرة المجتمع الدولي التي جاؤا بها غير مضمونة البقاء فهو إنجاز محفوف بالمخاطر اذ يرون بأنّه دائمًا هنالك تهديدات تحف بالمجتمع الدولي إذ إنّ هذه التهديدات قد يكون مصدرها تلك "الدول الفاشلة"* التي دخلت إلى المجتمع الدولي بوصفهم أعضاء متساوين في السيادة من دون ضمانات بأنها قادرة على حكم نفسها بفاعلية مما أثار العديد من التساؤلات الجديدة الخاصة بانتاج أسلحة الدمار الشامل والمخاوف حول ظهور مرحلة جديدة من التنافس الجيوسياسي[٦].

وأمّا أنصار الواقعية الجديدة او ما عرف بالواقعية البنيوية فقد انقسموا على إتجاهين الأول ما عرف بالواقعية الهجومية إذ رأوا بأنّ السياسات الدولية قد لا تتصف بالحروب المستمرة ولكن قد يكون هنالك تنافسٌ أمني على درجة من الشدة إذ يزداد توقع اندلاع الحروب في المقابل فان النزعة نحو التعاون تنمو وتزداد أيضا ولكن هنالك حدودٌ أمام هذا الاطار من التعاون فهو مقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر عليه الذي لايلغيه التعاون فالربح الكلي لأيّ دولة تحاول أن تحسن من موقعها في ميزان القوى الكلي لذا فهي تفعل ذلك على حساب الدول الأخرى ممّا يؤثر في الخسارة الكلية للطرف الآخر الذي يولّد ما يعرف بالمعضلة الأمنية مما يجعل كلّ دولة تشكُّ في نوايا الدول الاخرى وتتنافس معها على القوة[٧].

وأمّا الواقعيون الدفاعيون فقد طرحوا فكرة الخيار العقلاني لميزان القوى إذ افترضوا بأنّ الدول أنانية تهتم بمصلحتها الخاصة وتحدد استراتيجياتها باختيار ما يحقق لها اكبر قدر ممكن من رفاهيتها إذ رأوا بأنَّ المحاولات المباشرة للتخلص من المنافسة قد تنطوي على أخطار شديدة

مستندين إلى نموذج اقتصادي إذ يرون أنّه في سوق احتكار القلة يستطيع عدد قليل من الشركات إدارة الأسعار إذ ان هذه الشركات لاتكون مَعنيّةً ببقاء الآخر فشركة فورد مثلا توّد أنّ جنرال موترز تزول من الوجود لكنها غالبا ما تتجنب حرب الأسعار التي من الممكن أن تطيح بهما معا، [٨] كذلك الدول تحسب كلف وفوائد ما يتحقق لها من كل مواجهة قد تدخلها .

لذا ومن خلال ما تقدم نجد التنافس الأمنيَّ ممكناً إدراكه على أنّه انعكاسٌ لهواجس الدول تجاه بعضها الآخر أو تجاه الفواعل الدولية الأخرى مما يدفعها باستمرار لتطوير قدراتها وتحسين إمكانياتها الدفاعية أو الهجومية أو حتى التدخل من خلال إضعاف الخصوم والمنافسين الآخرين بأساليب مختلفة.

ثانيا: التنافس الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط

تُعدَّ منطقة الشرق الاوسط أكثر البيئات لا استقراراً إذ إنَّ ظاهرة التنافس الأمني ظلت ملازمة للحالة العامة في المنطقة منذ سبعينيات القرن الماضي وأصبحت بؤرة تعكس كل أنماط التنافس الأمني سواء أكان على المستوى الدولي أم الإقليمي حيث شهدت خلال أقل من نصف قرن الكثير من الحروب على الرغم من أنّها بيئة مصالح دولية واستقرارها يمثل نقطة مهمة للاستقرار العالمي ومع ذلك نجد النظام الاقليمي في الشرق الاوسط يشهد حالة من التنافس وتبادل في الأدوار منذ انهيار النظام السياسي في بغداد عام ٢٠٠٣ وقد تعزز ذلك بعد أحداث التغيير التي شهدتها المنطقة بعد عام ٢٠١٠ وما تبعها من احتدام المنافسة بين المشروعات الاقليمية المختلفة الباحثة عن دور اقليمي جديد مما عزز من حالة اللااستقرار الأمني في المنطقة وعليه سنتناول ممكنات القوة والدور للكل من تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية بعدّهم أبرز الفواعل الإقليمين في المنطقة.

١- مُمَكِّنات القوة للدور الإقليمي التركي

- **على المستوى السياسي**

منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام ٢٠١٠ وتركيا تشهد حالة من الاستقرار السياسي الداخلي غير المعهود ومع تثبت دعائم النظام السياسي التركي بدأت تركيا تشهد تحولا على المستوى السياسي الخارجي إذ كانت على مدار العقود الماضية تنحاز بالتحفظ الشديد تجاه قضايا الشرق الأوسط وذلك لعدة أسباب منها طبيعة النظام السياسي العلماني الحاكم لها والتحديات

السياسية التي كانت تواجهها نتيجة لطبيعتها الجيوبولتيكية التي وضعتها على خط التماس مع الاتحاد السوفياتي خلال فترة الحرب الباردة.

ولقد استندت تركيا الحديثة في سياستها الخارجية الى إعادة تعريف الوضع الإقليمي التركي والبحث عن دور سياسي خارجي أكبر حيث اعتمدت على طروحات أحمد داوود أوغلو* الذي عرف بمهندس السياسة الخارجية لتركيا الحديثة إذ شرعت تركيا خلال عهد اوغلو بتطبيق ما يعرف بسياسة تصفير المشاكل لدول الجوار الاقليمي لأنها عدّت نفسها جزءاً لايمكن فصله عن جواره الاقليمي "سواء على مستوى الشرق الاوسط أو البلقان والقوقاز" لا من الناحية التاريخية ولا الجغرافية إذ إنَّ العوامل الاساسية التي تؤثر على سياسة تركيا الخارجية هي بطبيعتها متشكلة بفعل التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية في تلك المناطق لذا رأى أوغلو "أنَّ على تركيا أن لا تقع في خطأ الابتعاد عن هذه المناطق متأثرة بالجري وراء الاغراءات الأوربية أو إقامة علاقات مع الأحلاف البعيدة كما حصل في الماضي" إذ إن مكانة تركيا وثقلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي سوف يتحدد على وفق قوة تأثير تركيا في هذه المناطق بل ذهب الى أبعد من ذلك بأنَّ الوحدة الداخلية لتركيا مرتبطة بنحو مباشر بالعوامل الموجودة في هذه المناطق لذا لا يمكن لتركيا المحافظة على وحدتها في محيطها الجيوسياسي الحساس او إن تنفتح على العالم ان لم تكن مؤثرة إقليمياً مما دفع تركيا لتكون اكثر انخراطا في القضايا الشرق أوسطية حتى إنّ أوغلو في كتابه أطلق مصطلح "الحديقة الخلفية التي لاغنى عنها على منطقة الشرق الاوسط"[٩]

من هنا وجدت تركيا نفسها منذ عام ٢٠٠٢ أكثر انخراطا في الشؤون الشرق أوسطية مستلهمة من ماضيها الإمبراطوري معيدة بذلك صياغة هويتها السياسية التي بدت أكثر اهتماما بقضايا الشعوب الاسلامية فتركيا لم تعد تركيا العلمانية ويبدو ذلك جليا بعد أحداث التغيير التي يشهدها الشرق الاوسط منذ عام ٢٠١٠ إذ كانت تركيا أبرز الداعمين لحكومة الإخوان المسلمين في مصر اذ عدّت تركيا الثورات العربية فرصة كبيرة لتعميق علاقاتها مع الشعوب العربية في المجالات كافة بوصفها هدفاً استراتيجياً وقد أدت أحداث يوليو ٢٠١٣ في مصر إلى توتر العلاقات المصرية التركية إذ اعتبرت الاخيرة أنَّ ما جرى عام ٢٠١٣ هو انقلاب على الشرعية [١٠]وفي الاتجاه نفسه كان التوجه التركي يميل نحو تغيير النظام السوري إذ عمد الأتراك إلى دعم بعض

الفصائل المسلحة التي كانت تقاتل في سوريا ممّا وجه لهم أصابع الاتهام باعتبارهم داعمين للارهاب[١١] .

- **على المستوى الاقتصادي**

قبل البدء في الحديث عن ممكنات القوة التركية على المستوى الاقتصادي لابد من أن نتحدث عمّا تمتلكه تركيا من أهمية على المستوى الجيوبولتيكي الذي منحها أولوية ليست فقط على المستوى السياسي بل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأمني فهي الرابط بين الشرق والغرب وبين آسيا وأوربا وهي المطلة على البحار الأربعة والشريان الذي يمر عبره نفط الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من هنا مثل الجيوبولتيك التركي القوة الكامنة والمحرك لكل العناصر الأخرى سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم أمنية فضلا عن السياسية، لذا فقد أدرك الاتراك هذه الميزة وسعوا إلى استغلالها إذ شهدت تركيا منذ عام ٢٠٠٢ قفزةً اقتصادية تمكنت من خلالها ليس فقط القضاء على مشكلاتها الاقتصادية السابقة وانما الوصول الى المرتبة الـــ١٧ ضمن قائمة أكبر الاقتصادات في العالم وسادس اقتصاد بالمقارنة مع دول الاتحاد الاوربي و تظهر الارقام أنَّ الدخل القومي التركي قد ارتفع ليصل ٧٨٣ مليار دولار عام ٢٠١٥بعد أن كان ٢٣٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢ ونشطت تجارتها الخارجية إذ وصل حجم الصادرات الى ١٤٤ مليار دولار امريكي مع نهاية عام ٢٠١٥بعد أن كان ٤٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣[١٢]

فهذا التقدم والنهضة الاقتصادية كانت حافزا للاندفاع التركي نحو الشرق الأوسط فقد كان ترجمة ذلك هو انتعاش في العلاقات التجارية مع الدول الاقليمية فمع بداية اندلاع ما يعرف بـــ(احداث التغيير العربي) وبعد الحراك الاقليمي التركي وزيارات المسؤولين الاتراك الذي لا يكاد يخلو من وفد رجال الأعمال سجلت نسبة الصادرات التركية عام ٢٠١٢مع دول الحراك العربي(مصر،تونس، ليبيا) زيادة بمعدل ٨٤%لترتفع من ٨٩٩ مليون دولار الى ١٠٦مليار دولار[١٣]

- **على المستوى العسكري**

منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ على يد مصطفى كمال اتاتورك وتركيا تحرص على التعامل الحذر في علاقاتها الأمنية لاسيما مع الغرب والسبب في ذلك يعود إلى النتائج التي خلفتها حروب الدولة العثمانية فضلاً عن رغبة تركيا "الجمهورية" في التوجه نحو الغرب مما دفعها للاتفاق على الانضمام إلى عضوية حلف شمال الاطلسي "الناتو" في نيسان ١٩٤٩ الذي دخل حيز التنفيذ في ١٩٥٢ بوصفه جزءًا من تعزيز الهوية الغربية لتركيا[١٤]

ونتيجة لسياسات الردع خلال مدّة الحرب الباردة بقيت تركيا جزءًا رئيسياً من هذا الحلف ، ومع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة اتجهت الرؤية التركية نحو الشرق الأوسط فضلا عن النتائج التي خلفها النهوض الاقتصادي التركي إذ ارتفعت الميزانية العسكرية التركية عام ٢٠١٨ الى ٢٣مليار دولار لتصبح من بين أكثر الدول انفاقاً على الصناعات الحربية إذ ازداد إنفاقها العسكري من ١٤,٣٤ مليار دولار عام ٢٠٠٩ الى ١٩,٥ مليار دولار عام ٢٠١٨[١٥]

فكل هذه الامور فضلاً عن النتائج المحاولة الانقلابية الفاشلة في تموز ٢٠١٦الذي يرى بعض الباحثين أنّ غالب قادة الانقلاب هم من الضباط المقربين للناتو[١٦]، كانت من بين الاسباب التي دفعت بتركيا ان تكون لها سياساتها الامنية الخاصة بعيدا عن التأثير الغربي وانطلاقا من إدراكها لما تمتلكه من قدرات دفاعية خاصة بها.

٢-ممكنات القوة والدور للمملكة العربية السعودية

لا يخفى على أحد الاهمية الاستراتيجية التي يوفرها الموقع الجيوبلتيكي المميز للمملكة العربية السعودية إذ يتوسط موقعها منطقة الشرق الأوسط ويربط آسيا بافريقيا ولها إطلالة بحرية على البحر الاحمر والخليج العربي وتمتلك حدوداً مع كل بلدان الخليج العربي فضلاً عن احتضانها لمكة المكرمة وما تمثله هذه البقعة من اهمية في عقيدة المسلمين على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم حول العالم.

ومن جهة أخرى نجد الاحتياطات الضخمة التي تمتلكها السعودية إذ تأتي على قائمة ثاني أكبر احتياطي في العالم بعد فنزويلا باحتياطي يزيد عن٢٧٠ملياراً للبرميل فضلاً عن القدرة الانتاجية

الهائلة التي تخطت حاجز الـ١٢,٥مليون برميل يومياً[١٧]كلها عوامل ساعدت على تراكم رأسمال ضخم منح السعودية إمكانات اقتصادية هائلة فضلاً عن تأثير سياسي كبير.

وعلى مدى عقود من الزمن مثلت السعودية الصنبور الذي يؤمّن للغرب عموماً وللولايات المتحدة خصوصاًالإمدادات النفطية ويكسر امكانية تحكم الأوبك وغيرها بالسياسات السعرية للنفط وذلك لقدرة السعودية على التحكم بكميات الانتاج من هنا نجد السياسة الأمنية السعودية ارتكزت على تعزيز التحالف السعودي مع الغرب لاسيما خلال مدّة الحرب الباردة،فقد كانت السعودية محور الارتكاز للسياسة الامريكية في الشرق الأوسط إذ سعت إدارة الرئيس ايزنهاور إلى إرسال قوات إلى الشرق الأوسط وتعزيز وجودها العسكري من خلال انشأء قواعد عسكرية هناك[١٨]

ومع اندلاع حرب الخليج الثانية كان الهاجس الأمني مبررا للوجود الاجنبي في المنطقة إذ حرصت السعودية على تعزيز تحالفاتها الأمنية بما يضمن بقاءها تحت المظلة الأمريكية إلا أنَّ المستجدات التي فرضتها الاحداث التي مرت بها المنطقة بعد عام ٢٠١٠ فرضت حاجات وتحديات جديدة أجبرت السعودية على التكيف معها من هذه التحديات مثلا صعود الاسلام السياسي وما يمكن أن يمثله من تهديد على المكانة الإقليمية للسعودية فضلاً عن تحدياتها الداخلية المتمثلة بوصول الملك سلمان للسلطة وتزايد الدور الأقليمي الايراني الذي وجدت فيه السعودية تحديًا امنيًا جديدًا وأمّا على مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة فقد مثل قانون جاستا* على الرغم من استعمال الرئيس الامريكي باراك أوباما الفيتو ضده بداية لخروج السعودية من المظلة الأمريكية وانتهاج نوع من سياسة جديدة قائمة على ابتزاز الولايات المتحدة للسعودية للحصول على مكاسب اقتصادية وسياسية مقابل الحماية الامنية [١٩]لذا نجد أنّ السعودية سعت الى تعزيز قدراتها الامنية حيث وصفت بأنها رابع أكبر دولة لشراء السلاح عام ٢٠١٣[٢٠]، وفي عام ٢٠١٨وقعت السعودية صفقة لشراء الاسلحة بقيمة ١١٥مليار دولار من الولايات المتحدة حيث عدت هذه الصفقة الاكبر في تأريخ صفقات بيع الأسلحة[٢١]

من هنا نجد إنّ المملكة العربية السعودية ونتيجة لجملة من التحديات التي فرضتها أحوال البيئة الإقليمية المحيطة عمدت إلى توظيف قدراتها السياسية والأقتصادية بما يحقق لها مكانة بارزة ويوفر لها موقعاً على خارطة التأثير الأقليمي في ظل احتدام المنافسة الأمنية في المنطقة.

٣- ممكنات القوة والدور الأقليمي الإيراني

- **على المستوى الاقتصادي**

تعاظمت أهمية ايران الجيوبوليتيكية بعد إحياء طريق الحرير القديم الذي كان يربط أوربا بآسيا فضلا عن وقوعها وسط مكامن النفط في آسيا الوسطى والقوقاز من جهة والخليج العربي من جهة اخرى ، وأنّ لها اطلالتها البحرية المهمة على مضيق هرمز التي أعطتها بعدا آخر في السيطرة على خطوط نقل النفط في منطقة الخليج العربي .

ولا تتوقف مقومات القوة الايرانية عند حدود العامل الجيوبولتيكي فحسب بل يمتد ليشتمل على مواردها الطبيعية والبشرية إذ تبلغ مساحة ايران ١,٧٥ مليون كيلومتر مربعاً وتقدر المساحة الصالحة للزراعة بنحو ٥١ مليون هكتار اي ما يعادل ٢٩% من مساحتها الاجمالية وعدد سكانها حوالي ٨٠ مليون نسمة [٢٢]فضلاً عن مخزونها النفطي الضخم الذي يصل الى ما يقارب(٩٥)مليار برميل وهي بذلك تأتي في المرتبة الرابعة بعد العراق فضلا عمّا تمتلكه من احتياطي كبير من الغاز الطبيعي الذي يصل الى ما يقارب(٩٤٠) ترليون متر مكعب محتلة المرتبة الثانية عالميا بعد روسيا الاتحادية[٢٣] كل هذه العوامل مجتمعه عززت من الادراك الايراني لمقومات القوة الذاتية ممّا اثّر في حركتها السياسية والأقتصادية اقليمياً ودولياً.

- **على المستوى السياسي**

منذ اندلاع الثورة الاسلامية في إيران ١٩٧٩ وهي تبحث لنفسها عن دور مؤثر على المستوى السياسي الإقليمي إلّا أنّ فاعليتها السياسية اصطدمت بعقبة الظروف السياسية الإقليمية"حرب الخليج الاولى" والدولية" وانعكاسات الحرب الباردة"مما أدّى إلى انحسار الدور الأقليمي الإيراني خلال تلك المدّة ومع نهاية القرن العشرين انشغلت إيران في إعادة بناء نفسها داخليا وترميم علاقاتها بمحيطها الأقليمي مستغلة الهدوءالنسبي الذي شهده الشرق الأوسط خلال تلك الفترة ومع سقوط النظام السياسي في بغداد عام ٢٠٠٣ بدأت إيران مرحلة جديدة من مراحل البحث عن النفوذ والتأثير

السياسي على المستوى الإقليمي ليس بسبب زوال نظام سياسي وصف بالمعادي لإيران فحسب ، بل لأنَّ بوابةً عرضها ١٤٥٨كم "مقدار شريطها الحدودي مع العراق" قد انفتحت على مصراعيها للتأثير السياسي الإيراني.

ومن هنا استعملت إيران قوتها الناعمة المتمثلة بأيديولوجية إسلامية "شيعية"تنطلق في سياستها الخارجية من إستراتيجية "نصرة الشعوب المظلومة" التي امتلكت جاذبيتها الخاصة لاسيما مع اصطدام "المشروع الإيراني" بالمشروع "الإسرائيلي الأمريكي"[٢٤] وبالتالي اصبحت على خط المواجهة مع العدو التقليدي "اسرائيل" والمدافعة عن المسلمين، هذه الأمور اكسبت النشاطات العسكرية الإيرانية "في المنطقة" والمتمثلة بدعم انشطة بعض الجماعات المسلحة الشرعية، إذ مثلت هذه الجماعات أذرع قوة ايران الصلبة وادواتها في بسط نفوذها على المستوى الإقليمي .

[٢٥] فهذا التناغم بين ماتمتلكه إيران من قوة ناعمة مع معطيات القوة الصلبة على أرض الواقع منح ايران قوة ذكية استطاعت من خلالها الاحتفاظ لنفسها بدور اقليمي مميز.

ثالثاً: البرنامج النووي الإيراني

في اكثر الدراسات الأكاديمية غالبا ما يتقدم المتغير المستقل على غيره من المتغيرات المؤثرة في القضية محل البحث الا أنّنا خلافاً للعادة عمدنا إلى وضع البرنامج النووي الإيراني الذي يمثل المتغير المستقل في نهاية البحث لكوننا أردنا أن نحيط بما يجري فعلياً في المنطقة ومن ثم ادراك حجم التأثير الفعلي لهذا المتغير وهل هذا الحجم يتناسب مع الدور الذي تتناوله في إطاره غالب الدراسات الأكاديمية.

ومن الناحية التأريخية مر البرنامج النووي الإيراني بعدة مراحل وكانت البداية بإنشاء محطة نووية بحثية لانتاج الطاقة الكهربائية بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦٨ ومع اندلاع الثورة الإسلامية ١٩٧٩دخلت إيران مجال الحظر ورُفض التعاون النووي معها وفي عام ١٩٨٥ بدأ تفعيل جزئي للبرنامج النووي الإيراني وازداد الاهتمام الإيراني خلال حقبة التسعينات[٢٦] إلا أنّ أزمة البرنامج النووي الايرني كانت قد بدات فعلياً عام ٢٠٠٢ بعد ان كشفت فصائل معارضة لإيران عن منشآت نووية ايرانية غير معلنة مما اثارت مخاوف غربية من طموحات إيران النووية

كما إنّ تزامن ذلك مع الحملة الامريكية لـــ"مكافحة الإرهاب" بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وإعلانها عن ما اسمته بدول محور الشر ومحاولاتها لتضييق الخناق على ايران مثلت عوامل فاقمت من ازمة ايران النووية لذا فقد سعى الأتحاد الأوربي إلى إلزام إيران بوقف انشطتها النووية مقابل تقديمه عروضا لإيران في الحصول على الكهرباء وبعض الامتيازات الاقتصادية [٢٧]، من خلال اتفاق باريس ٢٠٠٤الذي يقضي بإلزام ايران بالالتزام ببنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وقد وافقت ايران وكانت تنوي الإفادة من المادة الرابعة من من المعاهدة، والتي بموجبها يحق للدول الأعضاء تطوير بحوث وانتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وقد اعترض الاوربيون الذين عدّوه بانه التفافاً على الاتفاق مما دفع الإيرانيون من الانسحاب من الاتفاق إذ عدّوه اتفاقًا غير عادل[٢٨]، ومنذ ذلك الحين استمرت جولات المفاوضات الغربية مع إيران لعدة سنوات حتى تمخضت عن اتفاق لوزان (٥+١) إذ اشتمل هذا الاتفاق على عدة بنود بالمجمل كانت تسعى إلى تحجيم امكانات ايران النووية وليس إلغاؤها فعلى سبيل المثال ومن اجل الحد من احتمالية امتلاك ايران للقنبلة النووية يرى مختصون[٢٩]بأنه إذا ما أرادت إيران امتلاك القنبلة النووية فإنها ليس أمامها سوى طريقين الأول يمر من خلال منشأة ناتانز والثاني عبر منشأة فوردو الإيرانيتين وإن الاتفاق كان ينص على منع تخصيب اليورانيوم في فوردو لمدة خمسة عشر عاماً وخلال عشرة سنوات يسمح لنتانز العمل بخمسة آلاف جهاز طرد مركزي بالمقارنة مع عشرين الفٍ قبل الاتفاق و فرض على إيران خفض مخزونها من اليورانيوم بنسبة ٩٨% خلال خمسة عشر عامًا لتصل الى ٣٠٠كيلوغراما[٣٠]، بالمقابل فقد مُنحت ايران امتيازات اقتصادية ورفع تدريجي للعقوبات الاقتصادية عليها .

لقد جاء هذا الاتفاق بمثابة نصر للإيرانيين لأنّه مثّل اعترافًا صريحًا بقوة إيران الإقليمية وإنّ الهدف الأساس منه هو تحجيم الدور الإيراني على مدى الخمسة عشر عاماً المقبلة ومنع ظهورها بوصفها قوةً على مستوى أبعد من إقليمها ،إلا أنّ وصول دونالد ترامب للسلطة أدخل البرنامج النووي الإيراني حسابات المساومة التي اتبعها ترامب منذ توليه السلطة[٣١]، فقد سعى ترامب للإفادة من الرفض الخليجي والاسرائيلي لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية في المنطقة اذ وقّع ترامب عام

٢٠١٨ مذكرة رئاسية تم بموجبها عودة فرض عقوبات على النظام الايراني وأعلن عن انسحابه من الاتفاق النووي المبرم مع إيران مشدداً بأنّ العقوبات ستكون اقتصادية بالغة الشدة[٣٢]

ومن هنا نجد أنّ المشكلة الأساسية لا تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني بنفسه بقدر ما هي مشكلة تخص طبيعة النظام السياسي الإيراني واجنداته للسياسة الخارجية لاسيما على المستوى الإقليمي فامتلاك هذا النظام للأسلحة النووية "افتراضاً" (لأن أكثر الافتراضات تشددا تضع سقفاً زمنياً لا يقل عن خمسة عشر عام قبل ان تتمكن ايران من انتاج اسلحة نووية) قد يخل بالتوازن الأمني الإقليمي الذي من الممكن أن يعرّض المصالح المرتبطة بهذه البقعة المهمة للخطر لذا نجد المشكلة تكمن بطبيعة وأيديولوجيا النظام السياسي الإيراني وإن العمل على إضعاف هذا النظام هدف اساسي لمعارضيه الإقليميين والدوليين لأنّ الخطر من وجهة نظرهم تكمن من ذات النظام نفسه ومن ما يمتلك من ممكنات للقوة والدور على المستوى الإقليمي.

خاتمة

إن لإنعدام السلطة الدولية الأثر الواضح في تعزيز ظاهرة التنافس الأمني التي من الممكن ادراكها على انها انعكاسٌ لهواجس الدول تجاه بعضها الآخر أو تجاه الفواعل الدولية الاخرى التي تدفعها باستمرار إلى تطوير قدراتها وتحسين إمكانياتها الدفاعية أو الهجومية أو التدخل من خلال إضعاف الخصوم والمنافسين الآخرين بأساليب مختلفة.

وحيث إنّ ظاهرة التنافس الأمني ظلت ملازمة للحالة العامة في المنطقة منذ سبعينيات القرن الماضي وأصبح معها الشرق الأوسط يمثل بؤرة تعكس كل أشكال التنافس الأمني سواء أكان على المستوى الدولي أم الاقليمي، والسبب في ذلك يعود إلى احتدام المنافسة بين المشروعات الاقليمية المختلفة الباحثة عن دور اقليمي جديد مما عزز من حالة اللاستقرار الأمني في المنطقة.

إنّ التحولات السياسية التي شهدتها تركيا منذ عام ٢٠١٠ كان لها اثرها الواضح ليس على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعسكري فحسب بل حتى على مستوى هوية الدولة التي بدت اكثر وضوحا في محاولاتها للبحث عن مجالاً للتأثير يقترب منها ثقافيا واجتماعيا وسياسيا.

في حين إنّ المملكة العربية السعودية كان الهاجس الأمني لها مبررا للوجود الاجنبي في المنطقة إذ حرصت السعودية على تعزيز تحالفاتها الأمنية بما يضمن بقاؤها تحت المظلة الأمريكية، ولكن سياسة الابتزاز التي بدأت الولايات المتحدة انتهاجها مع حلفائها السعوديين للحصول على مكاسب اقتصادية وسياسية بمقابل الحماية الأمنية فضلا عن عوامل البيئة الاقليمية دفعت الأخيرة إلى البحث عن دور أكبر يضمن لها التأثير في مسار الأحداث .

في حين مثل التناغم بين ما تمتلكه إيران من قوة ناعمة مع معطيات القوة الصلبة على أرض الواقع والذي وظفّته ايران على شكل قوة ذكية استطاعت من خلالها الاحتفاظ لنفسها بدور اقليمي مميز هذا الدور الذي استقل نوعا ما عن الإرادات الغربية وشق لنفسه مجاله الخاص جعل منه التهديد المحتمل لمصالح الكثير من القوى الاقليمية والدولية مما شكل هاجسًا امنيًا لها، لذا نجد المشكلة الأساسية لا تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني بنفسه بقدر ما هي مشكلة تخص طبيعة النظام السياسي الإيراني واجنداته للسياسة الخارجية لاسيما على المستوى الأقليمي.

الهوامش :

[١]توماس هوبز ، اللوياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حربوبشرى صعب، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث (كلمة) ، ابو ظبي ، ٢٠١١، ص١٣٤.

[٢]ديفيد فشر ، الأخلاقيات والحرب هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرون؟، ترجمة عماد عواد ، سلسلة عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت ٢٠١٤،ص٣٦-٣٧.

[٣]جيراني هيرد وآخرون، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرون رؤى متناسقة لنظام عالمي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي،٢٠١٣،ص٢١.

[٤]علي زياد العلي ، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة ٢٠١٧،ص١١٣.

[٥]سعد حقي توفيق، العلاقات الدولية ،ط١، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر،بغداد ٢٠١٧،ص١٧٨.

[*]من وجهة نظر انصار المدرسة الانجليزية فإن الدول الفاشلة هي تلك الدول التي لاتمتلك انظمة انتخابية او اية معايير ديمقراطية

[٦]اندرو لينكليتر وآخرون ، ترجمة محمد صفار، نظريات العلاقات الدولية ، المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠١٤،ص ص١٥٦-١٧٠.

[٧]تيم دان وآخرون ، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت ٢٠١٦،ص٢٠١٣.

[٨] سعد حقي توفيق ، مصدر سبق ذكره ،ص١٩٢.

[*]احمد داوود اوغلو مستشار رئيس الوزراء التركي في حكومة ٢٠٠٢ ومن ثم وزير خارجيتها ٢٠٠٩ ورئيس الوزراء حتى استقالته عام ٢٠١٦

[٩] احمد داوود اوغلو ، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ،مركز الجزيرة للدراسات الدولية ،٢٠١٠،ص١٤٥-١٥٥

[١٠]عبد الرحمن سعد ، العلاقات المصرية التركية من الثورة الى الانقلاب، تقارير سياسية،المعهد المصري للدراسات ،ديسمبر ٢٠١٨،ص٣.

[11] ينظر في ذلك خطاب نائب الرئيس الامريكي جو بايدن امام جامعة هارفر في ٢٠١٤\٥\١٢والذي جاء فيه "مشكلتنا الكبرى كانت حلفاؤنا في المنطقة، الأتراك أصدقاء كبار لنا وكذلك السعودية والإمارات العربية المتحدة وغيرها، لكن همهم الوحيد كان إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد لذلك شنوا حربا بالوكالة بين السنة والشيعة وقدموا مئات الملايين من الدولارات وعشرات آلاف الأطنان من الأسلحة إلى كل الذين يقبلون بمقاتلة الأسد" خبر منشور على موقع ال bbc الرابط : http://www.bbc.com/arabic/multimedia/2014/10/141005_us_biden_apology_turkey

[12] نقلا عن: مي سامي المرشد، الدور الاقليمي لتركيا تجاه الشرق الاوسط(٢٠٠٢-٢٠١٦)المركز الديمقراطي العربيللداراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،برلين،٢٠١٧،ص٣٤

[13] بتول هليل جبر الموسوي، العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضاياالشرق الاوسط،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد٤٥،ص٨٦.

[14] مصطفى كبار اوغلو، العلاقات بين تركيا وحلف الناتو ،رؤية تركية ،العدد(٦\٤)،جامعةMEF تركيا،ص٥٠.

[15] عدنان عبد الرزاق، الصناعة العسكرية التركية من الاستيرات الى الاكتفاء فالتصدير، صحيفة العربي الجديد،العدد ١٦٣٥، ٢٢فبراير/٢٠١٩،لندن،ص١٢.

[16] ناماز بن حماد، هل تنسحب تركيا من "الناتو"؟!،صحيفة الوطن الكويتية،٢٣فبراير/٢٠١٧، العدد٧٤٨٨،الكويت،ص٢١.

[17] وائل مهدي ،احتياطات السعودية النفطية مازالت ترتفع بعد ٨٠ عاماًمن بدء الانتاج، صحيفة الشرق الأوسط،العدد(١٤٥٤١)٢٠سبتمبر٢٠١٨،لندن،ص١٤.

[18] بسمة خليل نامق، التوازن والخلل في علاقات التحالف العلاقات السعودية الامريكية إنموذجا، مجلة كلية التربية للبنات،العدد٢٠١٠،٢١

*قانون جاستا تشريع طرح في الكونغرس الامريكي عام ٢٠١٥ يسمح للناجين ولعائلات ضحايا هجمات ١١ايلول ٢٠٠١بمقاضات السعودية لمسؤلياتها عن تلك الهجمات.

[19] حسن صعب، دونالد ترامب والسعودية :العلاقة الملتبسة،دراسات باحث،العدد٥٨، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية،بيروت٢٠١٧،ص١٧٨-١٨٣.

[20] كوثر عباس،مصدر سبق ذكره ،ص٥

[21] حسين رفيعي، كم وظيفة ستخلقها صفقة السلاح السعودية الأمريكية؟واين خاشقجي منها ، تحقيق نشرته وكالة يورونيوزفي ٢٠١٨/٨/٣٠ على الرابط:

https://arabic.euronews.com/2018/10/30/new-jobs-are-the-most-important-factor-for-us-defense-firms-in-their-dealings-with-ksa

[22] منشور على الرابط:FAWتقرير منظمة الاغذية والزراعة الدولية
http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/IRN/IRN-CP_ara.pdf

[٢٣]نقلاً عن: سليم كاطع علي ،البعد الأقليمي لإيران دراسة في مقومات المكانة، دراسات سياسية وأستراتيجية،العدد٣٦ ، بيت الحكمة،بغداد،٢٠١٨،ص١٦٢.

[٢٤] اياد المجالي وآخرون، الأسس الفكرية للقوة الناعمة الايرانية، مدارات ايرانية، العدد٤، المركز الديمقراطي العربي، برلين،٢٠١٩،ص١٨.

2525

[٢٦]هالة محمود طه دودين، السياسة الامريكية تجاه الملف النووي الايراني٢٠٠٠-٢٠١٦، مجلة مدارات ايرانية ،مصدر سبق ذكره ،ص١٤٩

[٢٧]ستارجبار علاي، الاتفاق النووي بين إيران والقوى الغربية ٢٠١٥-دراسة في الابعاد، دراسات سياسية واستراتيجية،العدد٣٦،بيت الحكمة،بغداد ٢٠١٨،ص٥٤

[٢٨]بلا اسم، الملف النووي الإيراني بعد عام ١٩٥٧ وحتى عام ٢٠١٥، جريدة المدى، العدد٣٣٢٨، ٤نيسان/٢٠١٥.

[29] الالماني الرابط:DW ابرز نقاط الاتفاق النووي الايراني ،منشور على موقع
https://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A/a-40910628

[٣٠] نفس المصدر

[٣١]حسن صعب، مصدر سبق ذكره، ص١٨٠

[٣٢]شيماء عادل فاضل، علي طارق، الاتفاق النووي الايراني دراسة مقارنة بين ادارتي اوباما وترامب، مدارات ايرانية،العدد٣،برلين،٢٠١٩،ص٢٢٧.